الأزمات السلبية المترتبة على وجود الطائفية السياسية

د. رياض غنام(*)

المقدمة:

شكلّت الإمارة بعهديها المعني والشهابي تظهيراً لنواة الكيانية اللبنانية وخصوصاً في عهدي الأمير فخر الدين المعني الثاني، والأمير بشير الشهابي الثاني أيضاً. ومن خلالهما ارتسمت المعالم الأولى لشكل من أشكال السلطة السياسية في المقاطعات اللبنانية. ومع الاحتلال المصري لبلاد الشام سنة ١٨٣٢، ومباشرة ابراهيم باشا بتقويض نظام الملل العثماني، تمكّن أيضاً من تقويض أركان الإمارة، وزعزعة أسس النظام المقاطعجي الذي كان سائداً في مختلف مقاطعات جبل لبنان، الأمر الذي أحدث تبدلاً سريعاً في الحياة السياسية والاجتماعية للسكان الذين لم يكن بمقدورهم استيعاب التغييرات المفروضة عليهم، والتكيف معها وخصوصاً لجهة المساواة بين المسلمين والمسيحيين في الحقوق والواجبات، والقضاء على النظام المقاطعجي السائد بجميع تفرعاته الإدارية والقضائية والمالية، والذي كان لا ينفذ إلا عبر المقاطعجية، وفرض نظام جديد مكانه تعطى السلطة الفعلية فيه للبورجوازية الناشئة، وممثلي شرائح المجتمع من النخب التجارية والمهنية ورجال الدين.

أحدث الاحتلال المصري لبلاد الشام، وخصوصاً مقاطعات جبل لبنان، تصدعات عميقة في البنية الاجتماعية للسكان، وترك فيها من الضغائن والأحقاد والتغييرات في المؤسسات والعادات، ما حمل في طياته من أسباب عميقة للحروب الأهلية بين الدروز والموارنة، أدت في النهاية إلى القضاء على الأمارة الشهابية، وفي فترة نظام القائمقاميتين، تفجرت الحرب الأهلية ذات الملامح الطائفية، وكانت ذروتها ما يسمى بتاريخ لبنان حركة الستين، التي انتهت بتدويل القضية اللبنانية، وقيام دُويلة المتصرفية، وهي الدويلة التي شكلّت بنظر الكثيرين الإرهاصات

(*) مدير عام شؤون الجلسات واللجان، مجلس النواب اللبناني.

الأولى لقيام دولة لبنان الكبير، ثم لاحقاً الجمهورية اللبنانية[١].

من العلمانية إلى الطائفية:

على الرغم مما هو سائد من أن تاريخ لبنان هو تاريخ طوائفه ومذاهبه، وليس تاريخ أهله وسكانه وبنيه، فإن المؤرّخين الذين تناولوا تاريخ هذا المنطقة شوهوا كتابة تاريخها، ووشموها بالسمة الطائفية خلافاً لبنيتها وواقعها. إذ منذ قيام الإمارة الشهابية لم يسجل المؤرّخون حدثاً إلا ونسبوه إلى الطوائف والمذاهب، فقالوا: حملات الدروز على شيعة جبل عامل، وهجوم الدروز والشيعة على زحلة، ومجازر الدروز بحق المسيحيين، وهجوم النصارى على دروز المتن، خلال الحرب الأهلية في سنوات ١٨٤٢ و ١٨٤٥ و ١٨٦٠. حتى ان تسمية المناطق لم تكن تخلو من الأسماء الطائفية، فقالوا بلاد الدروز وبلاد الموارنة، وبلاد المتاولة، وشيعة جبل عامل، إضافة إلى أسماء القائمقاميات، القائمقامية الدرزية، والقائمقامية النصرانية، إلى ما هنالك من تسميات نضرب عنها صفحاً.

على الرغم من كل ذلك، فإن سكان المقاطعات بجميع مذاهبهم وطوائفهم، وطوال العهدين المعني والشهابي، وحتى فترة حكم الأمير بشير الثاني، لم يعرفوا الطائفية بمفهومها السلبي والمتفجر إلا في القرن التاسع عشر، وخصوصاً في أواخر عهد بشير والاحتلال المصري ١٨٣٢– ١٨٤٠. «فالشعب اللبناني» حتى الأمس القريب تميّز بالذاتية الاجتماعية السياسية، وانقسم بنوه طبقياً بين أمراء ومشايخ وأعيان مقاطعجيين، وعامة هي في أغلبها من الفلاحين والمكاريين والحرفيين، أما في السياسة فقد انقسموا قبل معركة عين دارا سنة ١٧١١بين قيسيين ويمنيين، وبزوال الغرضية اليمنية، انقسم القيسيون بدورهم إلى يزبكيين وجنبلاطيين، وقد

تمحورت الحياة السياسية منذ عين دارا وطوال قرنين من الزمن حوّل هاتين الغرضيتين المقاطعجيتين لتشمل الطوائف المسيحية والإسلامية على حد سواء.

وكما تولد الأنظمة السياسية من أحشاء سابقاتها، كذلك فإن النظام الطائفي ولد من رحم النظام المقاطعجي، ونما في ظل ممارساته المتسلطة الظالمة، المتقاطعة مع هجمة الغرب الأوروبي على البيئة المشرقية والمقاطعات اللبنانية من ضمنها، فبعيد الاحتلال المصري لبلاد الشام، اتخذت حكومة محمد علي، سلسلة من الإجراءات الإدارية والاقتصادية التي من شأنها إقامة نظام مركزي قوي، وترقية الأوضاع العامة، وكسب ثقة السكان، فأطلقت يد الأمير بشير في إدارة مقاطعات جبل لبنان، ثم عمل محمد علي على تحقيق العدالة فمنع الخوة، وأمّن المعابر والطرقات، وأقام مجالس الشورى وجعل أعضاءها من جميع الطوائف، فكانت أساس التمثيل الطائفي في البلاد[٢].

وبعد تراجع المصريين عن بلاد الشام، وتنصيب الأمير بشير الثالث حاكماً على الجبل ١٨٤٠– ١٨٤١، تنامت حدة الصراع السياسي على السلطة بين المقاطعجيين الدروز والموارنة من جهة، والكنيسة المارونية من جهة أخرى، خصوصاً بعد أن تبوأت الكنيسة، وهي سلطة

(١) أنظر أدمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٠ ص ٦٥و ٩٣.

(٢) أسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٧، ص ٩٧ ـ ١٠٥.

أوتوقراطية، سدة القيادة الدينية والسياسية، بعد الضعف الذي طرأ على القيادات السياسية المقاطعجية المسيحية، فحاولت توسيع قاعدة نفوذها السياسي بحيث كونت مركز جذب واستقطاب للأكثرية الساحقة من الموارنة، وجاء تبني البطريرك لمسألة تأليف ديوان مؤلف من الأهالي برئاسة الأمير بشير الثالث، ويمثل الطوائف الدينية، فيكون للموارنة ثلاثة أعضاء،

وللدروز ثلاثة أعضاء أيضا، وعضو واحد لكل من الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك، والسنة والشيعة، أي ما مجموعه عشرة أعضاء، مهمتهم فصل الدعاوى والمسائل الخلافية وفقاً للشرائع دون أي تشيع، ليزيد حدة الخلاف بين الجانبين[٣]. وعندما حاول بشير الثالث تشكيل المجلس، رفضه الأعيان الدروز ولم يقبلوا بوجوده أصلاً، لأنه يقيّد حريتهم في سياسة رعاياهم، كذلك رفض البطريرك المشاركة فيه إلا إذا ضم المجلس ستة أعضاء موارنة من أصل اثني عشر عضواً[٤].

إزاء هذا الخلاف كانت ردة فعل بشير الثالث عنيفة، فهدد أعيان الدروز بالاستيلاء على مقاطعاتهم وإعطائها إلى أنسبائه[٥]. لكن هؤلاء ردوا بمحاولة الاتحاد مع إخوانهم الأعيان الموارنة من آل الخازن وحبيش والدحداح ومع الروم الأرثوذكس، طارحين إبعاد بشير الثالث عن الحكم، والإتيان بالأمير سلمان الشهابي حاكماً بديلاً، لكن البطريرك أفشل هذا الاتجاه بحجة ان الأمير سلمان هو على الدين الإسلامي[٦].

تأزم الوضع السياسي، عكس نفسه على الوضع الأمني، فكثرت أعمال الخطف والقتل، وامتنع الفلاحون في بعض المناطق عن دفع الريع المقاطعجي[٧]، وحاول بشير الثالث مدفوعاً من قبل البطريرك إقفال مدارس البروتستانت في القرى الدرزية، وعندما ذهب نعمان جنبلاط بنفسه إلى البطريرك يرجوه إلغاء تدبير الأمير بشير

بحجة نفع الأولاد، رده خائباً بعد أن اسمعه كلاماً قاسياً ومتعالياً، شارك فيه مطران بيروت طوبيا عون[٨]. وعندما انتقل بشير الثالث إلى دير القمر للعمل على تشكيل الديوان يرافقه بعض أعضاء الديوان النصارى المعينين، قاطعه الدروز، وصمموا على التخلص منه وإنهاء حكمه[٩]، فحاصروه في دير القمر بهدف إسقاطه وإنهاء حكم الشهابيين، لكن بشيراً تحصن واستقوى بأهالي الدير واعتمد عليهم في دفع المهاجمين، وسرعان ما خرجت الأمور عن أيدي الفريقين، بعد نداءات البطريرك بمساعدة الأمير بشير، وأصبح النهوض الطائفي عاماً لدى الدروز والنصارى، فعمت أعمال العنف

(٣) الخازن فيليب وفريد، المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من ١٨٤٠ إلى سنة ١٩١٠، دار الرائد، بيروت،الطبعة الثانية ١٩٨٣ ج ١ ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٤) Ismail, Adel: Documents Diplomatiques et Consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche-Orient du XVII^{ème} siècle à nos jours, T.6 p.341

(٥) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٧٠، ص ٤٧٥.

(٦) Ismail Adel: histoire du Liban de XVII^{ème} siècle à nos jours 1840-1861 Beyrouth 1958 T.IV P.112-116

(٧) أبو شقرا، يوسف خطار، الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، تحقيق عارف أبو شقرا، لا دار ١٩٥٢، ص ٣٧.

(٨) شاهين مكاريوس، حسر اللثام عن نكبات الشام، الطبعة الأولى بمصر ١٨٩٥ ص ٧٨.

(٩) ارسيانوس فاخوري، مخطوطة تاريخ حوادث لبنان من سنة ١٨٤٠ فصاعداً، الجامعة الأميركية، مكتبة يافث، مخطوطة رقم MIC.A ٢/٤٤٩ الورقة ٢٩.

مختلف المناطق والمقاطعات المختلطة اللبنانية[١٠]، ولم تنته إلا بتدخل السلطات العثمانية، فأخرجت بشير الثالث من دير القمر، ثم أنهت حكم الشهابيين، وعيّنت عمر باشا النمساوي حاكماً بديلاً عنه.

لم يكن حكم عمر باشا أفضل من حكم بشير الثالث، وعلى الرغم من تمكّن السلطنة العثمانية من تحقيق غايتها بإقامة حكم عثماني مباشر في جبل لبنان، لكن التجربة لم تعمر بسبب مناهضة الأهالي، ومعارضة الدول الأوروبية لها، ففي تلك الفترة تمكّنت الكنيسة من لعب دور ريادي، فطرحت نفسها كمرجعية سياسية وحيدة لجميع السكان النصارى وخصوصاً الموارنة منهم، بهدف إقامة إمارة مارونية على رأسها حاكم ماروني، وأن ينشأ ديوان طائفي للدعاوى والضرائب. وأن تكون هذه الإمارة تحت الحماية الفرنسية.

اتخذت الحرب الأهلية هذه، منحى الفتنة الطائفية على الرغم من ان أسبابها وبواعثها، تكمن في الصراع السياسي على السلطة بين الدروز والموارنة، وسجلت هذه الفترة نمواً متزايداً لمداخلات الدول الأوروبية في الشؤون الداخلية لأمارة الجبل، وهذا ما أعطى الصراع بعداً دولياً كان يبرز دائماً في المنحنيات والتقاطعات ذات المصالح المشتركة للدول.

تكريس الطائفية في بنية النظام السياسي:

لم تفقه الدول الأوروبية، ولا عمال السلطنة العثمانية، حقيقة الصراع الدائر بين سكان المقاطعات اللبنانية، ولا الدوافع السياسية في صراعهم على السلطة المتقاطع مع تطوّر المجتمع الجبلي، وانتقال اقتصاده من نمط الإنتاج الأسيوي القائم على الريع العقاري، إلى النظام الرأسمالي الطبقي، بعد الثورة الصناعية التي عمّت أوروبا وطالت مؤثراتها المناطق الخاضعة لسلطة الدولة العثمانية، بل فسرّوه صراعاً دينياً بين مسلمين ومسيحيين، وخصوصاً بين الدروز والموارنة، لذلك تم تقسيم الجبل إلى قائمقاميتين الأولى درزية، والثانية نصرانية، تفصل بينهما طريق بيروت دمشق، وكان مترنيخ النمسا وراء هذا الاقتراح.

ويبدو ان تقسيم جبل لبنان إلى قائمقاميتين، كان مشروعاً عثمانياً قبل أن يكون مشروعاً أوروبياً[١١]، وان صارم أفندي ناظر خارجية السلطنة، كان أول من فكر بهذا

المشروع، يحدوه إلى ذلك استمرار الصراع السياسي بين الدروز والموارنة، وعندما طرح مترنيخ مشروع التقسيم، ناور صارم أفندي بمعارضته، وعندما تمسكت به الدول الأوروبية، أعلن قبوله به، وأرسل مذكرة إلى السفراء الأوروبيين، يعلن بها قبول السلطان بمبدأ التقسيم، ثم باشر بتعيين القائمقامين فعين الأمير أحمد أرسلان على القائمقامية الدرزية، والأمير حيدر اسماعيل على القائمقامية النصرانية[١٢].

لم يكن تقسيم الجبل طائفياً إلى قائمقاميتين سوى تنظيم للحرب الأهلية بين السكان، إذ لم يكن هذا النظام ليحظى برضى الفرقاء خصوصاً في القائمقامية النصرانية، حيث لم يقبل آل الخازن حكّام بلاد كسروان، بأسرة آل أبي اللمع خوفاً من تحجيم نفوذهم، كما شكلّت المناطق المختلطة العقدة المستعصية التي تعذّر حلها

(١٠) مكاريوس، حسر اللثام، ص ٩٠ ـ ٩٧.
(١١) Ismail Adel. Hist. du Liban T. IV p. 205.
(١٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١ ص ١٠٨ ـ ١١٠.

نتيجة مطالبة البطريرك بخضوع النصارى في المناطق المختلطة إلى سلطة قائمقامهم، وليس لسلطة قائمقام الدروز، ومع استمرار تدخل الدول الأوروبية المباشر في الشؤون الداخلية للجبل، وسعي الفرنسيين لعودة الأمير بشير الثاني إلى الحكم، ومعارضة بريطانيا لذلك[١٣]، انفجرت الحرب الأهلية سنة ١٨٤٥ على نطاق واسع بين الدروز والموارنة، في حين انضم الروم الأرثوذكس والسنة للقتال إلى جانب الدروز، بينما وقف الشيعة رغم أقلية عددهم على الحياد[١٤].

كان لتدخل السلطنة العثمانية الأثر الكبير في إيقاف الحرب عبر إرسال وزير خارجيتها شكيب أفندي، الذي حاول أيضاً إصلاح النظام السياسي في الجبل من خلال إدخال إجراءات عليه تحول دون تجدد الحرب بين السكان، وكان أبرز ما أدخله على هذا النظام، تأليف مجلس مليّ في كل قائمقامية برئاسة القائمقام، وله نائب يحل محله أثناء غيابه. وقد تألف كل مجلس من الأعيان الأكثر جدارة في كل طائفة، وعليه فقد تكوّن كل مجلس من وكيل قائمقام، وقاضٍ ومستشار مسلمين (أي سنيين) وقاضٍ ومستشار درزيين، وقاضٍ ومستشار مارونيين، وقاض ومستشار ارثوذكسيين، وقاضٍ ومستشار من الروم الكاثوليك، ومستشار شيعي فقط لأن قاضي الإسلام كان يقضي في الطائفتين معاً، وهؤلاء القضاة والمستشارون ينتخبون ويعينون بمعرفة مطارنة وعقّال رؤساء طوائفهم[١٥].

تناولت صلاحية كل من المجلسين أموراً مالية وقضائية، كالاعتناء بوضع ويركو الجبل سنوياً (أي الضريبة)، والنظر بالدعاوى والخلافات بين السكان، والحكم بها من خلال استقلال كل قاضٍ ومستشار برؤية دعاوى أبناء مذهبه، وليس له التدخل في المسائل الخارجة عن أبناء طائفته، ومذهبه. أما إذا كان أطراف الدعوى من طائفتين مختلفتين، فعلى القائمقام أن يحيل الدعوى إلى قاضيي الفريقين المتداعيين ومستشاريهما.

وعلى الرغم من الثغرات القانونية والتنظيمية التي حوتها تنظيمات شكيب أفندي، فإنها اعتبرت الأسس الأولية لبناء الإدارة اللبنانية فيما بعد[١٦]. سواء في

متصرفية جبل لبنان، أو عند قيام دولة لبنان الكبير والجمهورية اللبنانية، وكان لها أبلغ الأثر في إرساء نظام لبنان السياسي فيما بعد على الأسس الدينية الطائفية، وهذا المجلس الملّي الذي جاء تسوية لمشكلة كان يتوجب على شكيب أفندي حلها بطريقة أو بأخرى، غير الحل الطائفي المذهبي، اعتبر الأساس الذي أصبح قاعدة في تسيير أمور الحكم وشؤون الإدارة الرسمية، فرسخت بذلك دعائم الطائفية في الحياة السياسية والإدارية، وكانت قد تكوّنت في عهد الشهابيين، وأصبحت القاعدة التقليدية ليس في نظامي القائمقاميتين ومتصرفية جبل لبنان فحسب، وإنما في تنظيمات الدولة اللبنانية ومؤسساتها في ما بعد.

(١٣) راجع الوثائق رقم ٣٠ و ٣٨ و ٣٩ في باب الملاحق المنشورة في كتابنا: المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الأمير بشير الشهابي الثاني، ونظام القائمقاميتين، ص ٤٣٤ و ٤٤٢ و ٤٤٣.

(١٤) أبو شقرا، الحركات، ص ٦٢، أنيس صايغ، لبنان الطائفي دار الصراع الفكري، بيروت ١٩٥٥، ص ١١٨.

(١٥) المحررات السياسية، مصدر سابق، ج ١ ص ٢١٩ ـ ٢٢٢.

(١٦) أنظر البنود الأساسية التي نص عليها نظام شكيب أفندي لدى: ابراهيم الأسود تنوير الأذهان في تاريخ لبنان، لا دار، بيروت، ج ١ ص ١١٨ ـ ١٢٤.

ارتداء المسألة الطائفية الصفة الدولية:

ارتدت المسألة الطائفية اللبنانية الصفة الدولية، منذ مطلع العهد الحديث، وبعضهم يردها إلى فترة الحروب الصليبية، وذلك من خلال تدخل الدول الأوروبية في الشؤون الداخلية للسلطنة العثمانية، فتمتعت هذه الدول بنفوذ سياسي واسع عبر الإرساليات الدينية والجاليات التجارية. وبحجة حماية الطوائف فرضت بعض الدول نظام الحماية على طوائف لبنان، ومع تنامي العلاقات الثنائية بين الدول الأوروبية والطوائف اللبنانية، تكرس مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية لجبل لبنان من خلال الطوائف التي بدت محمية بالأمن الأوروبي والدولي. هذه الرعاية الدولية ظهرت جلية في قيام نظام القائمقاميتين، وما أكدته نصوص التنظيمات العثمانية سواء في خط كلهانة أو الخط الهايوني الشريف أو الدستور العثماني. وفي اجتماعات اللجنة الدولية في بيروت بعد الحرب الأهلية سنة ١٨٦٠، وفي سائر المحطات المهمة خلال فترة المتصرفية، ثم في فرض الانتداب الفرنسي على لبنان، واستمرت فاعلة في فترة الاستقلال، ولا تزال قائمة حتى الآن. وهي وان خفت ارتباطاتها بالطوائف والمذاهب اللبنانية، إلا انها لا تزال فاعلة ومؤثرة على الصعيد اللبناني العام، يساعد على ذلك ارتباط المسألة اللبنانية بأزمة الشرق الأوسط، ومحاولة العديد من الدولة تحقيق مصالحها الذاتية من خلال تدخلّها بالقضية اللبنانية.

كانت درجة الاحتقان السياسي والاجتماعي خلال فترة القائمقاميتين ١٨٤٢– ١٨٦٠ قد بلغت حداً متنامياً أدى إلى نشوب انتفاضات وثورات اتخذت منحى الثورة الفلاحية في القسم الشمالي من جبل لبنان، بينما اتخذت منحى الحرب الأهلية ذات الطابع الطائفي في القسم الجنوبي منه. وقد كانت الدوافع الحقيقية للحرب الأهلية التي شهدها الجبل عموماً، تكمن في تقاطع الأزمة الاجتماعية، وصراع الفرقاء على السلطة، فضلاً عن التناقضات السياسية للسلطنة العثمانية والدول الأوروبية.

وتؤكد الوثائق الرسمية في وزارتي الخارجية في لندن وباريس، ان الحرب الأهلية في جبل لبنان لم تكن مجرد حادث محلي بين طائفتين لبنانيتين، بل كانت جزءاً من المسألة الشرقية لأن العقدة الأكثر أهمية تكمن في التناقضات الإنكليزية – الفرنسية القائمة آنذاك في شرقي البحر المتوسط، ان لجهة الخلاف على شق قناة السويس[١٧] أم لجهة التوازن الدولي والمحافظة على الوضع الراهن من خلال المحافظة على وحدة أراضي السلطنة العثمانية وعدم تجزئتها[١٨]، أم لجهة المحافظة على سلامة الخطوط التجارية البريطانية نحو المستعمرات الهندية، وكلها مسائل دولية تمر عبر من يتحكم ببلاد الشام، وخصوصاً المناطق الساحلية منها. حتى أن بوجولا، ورداً على ما قاله البطريرك بولس مسعد «أما ان يسود الدروز أو الموارنة في جبل لبنان» استعاض عن ذلك بمقولة: « اما أن تسود فرنسا أو انكلترا في سوريا»[١٩] وتوجت حركة الستين سلسلة الحروب الأهلية التي بدأت بعيد خروج المصريين من جبل لبنان وبلاد الشام، وقد

(١٧) عبد العزيز الشناوي، السخرة في حفر قناة السويس، المعارف الحديثة، مصر ١٩٥٨ ص ٥٢ و٦٧.

(١٨) مارينا بانتنشكوفا، جذور الأزمة اللبنانية، والعدوان الاستعماري على سورية ١٨٦٠ ـ ١٨٦١، ترجمة وتقديم أحمد فاضل، دار المنارة للدراسات والترجمة والنشر، سوريا، اللاذقية ١٩٩١، ص ٣٥.

(١٩) Poujoulat Baptistin, la vérité sur la Syrie, Dar Lahed khater, Beyrout 1985 T2 P414

اتخذت منحى الحرب الطائفية نظراً لما رافقها من شحن طائفي مارسته القوى الطائفية الدرزية والمسيحية على حد سواء، وعلى الرغم من مداخلات رجال الدين من كلا الطرفين، وتحملهم وزر القيادة والتحريض والتعبئة، فإن تصنيفها في إطار الحرب الأهلية، يبقى أكثر دقة وتعبيراً بسبب صراع الطوائف على السلطة السياسية، وليس بداعي الخصومات المذهبية أو الدينية البحتة.

لم تستطع اللجنة الدولية التي تشكّلت بعد الحرب الأهلية من مندوبي كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا فضلاً عن السلطنة العثمانية، من حسم مسألة النظام السياسي لجبل لبنان، وعلى الرغم من التوصية التي رفعها ممثلو هذه الدول في بيروت، والقاضية بإقامة ثلاث قائمقاميات في الجبل، درزية ومارونية وأرثوذكسية، إلا أن سفراء الدول في العاصمة الأستانة، توصلوا في التاسع من حزيران سنة ١٨٦١، إلى اتفاق نهائي، قضى بإعادة توحيد الجبل تحت سلطة حاكم مسيحي من خارج الجبل، يترك اختياره لإرادة السلطان العثماني العليا، وان يؤلف مجلس من اثني عشر عضواً، يمثلون المجموعات الدينية الكبرى، وأن يقسم الجبل إلى ست نواحٍ أو قائمقاميات هي الكورة وكسروان والمتن والشوف وجزين وزحلة، ويتولى كل قائمقامية وكيل إداري أو قائمقام من الوجوه التابعة للعقيدة الدينية السائدة في الناحية المعنية[٢٠].

وعملاً بأحكام النظام الجديد، تم تعيين أول مجلس إدارة لجبل لبنان، فتألف من أربعة أعضاء موارنة، وثلاثة دروز، وأرثوذكسيين، وعضو واحدٍ لكل من الكاثوليك والسنة والشيعة، وكان قد تم تعيين داوود باشا الأرمني حاكماً على الجبل، وما أن تسلم مهامه كحاكم، حتى بدأ بمعالجة المشاكل العالقة، فركزّ على التوازن بين الطوائف عامة، والدروز والموارنة خاصة، وساوى بين السياستين الفرنسية والانكليزية، نظراً لما لهما من تأثير على الموارنة والدروز، مع تعاطف ملحوظ لصالح الفرنسيين.

شكّل النظام الجديد محاولة لدمج التنوّع الطائفي القائم في الجبل، في مجتمع متجانس، تتعايش فيه الطوائف والمذاهب جنباً إلى جنب، دون أن يؤول ذلك إلى انصهارها أو توحدها في بوتقة وطنية صحيحة، وكان السبب في ذلك النظام نفسه الذي أرسى في مواده القانونية، مسألة التمثيل الطائفي في مجلس الإدارة، والمحاكمة الكبير، مؤكداً التوجه السلبي نفسه الذي ظهر في نظام القائمقاميتين، فكان ان رسخت قدم الطائفية في المعاملات والممارسات وفي المؤسسات التي عرفها جبل لبنان سابقاً، وفي مؤسسات الدولة اللبنانية لاحقاً.

الطائفية تفتك ببنى الوطن اللبناني:

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، ودخول سوريا ولبنان تحت الاحتلال الفرنسي، أوغل الفرنسيون في تظهير التباينات الطائفية، فأعادوا العمل بمجلس إدارة جبل لبنان سنة ١٩١٩، وعلى أثر الاتهام الحاد لمجلس الإدارة، بالعلاقة مع حكومة دمشق الفيصلية، لتأكيد استقلال لبنان بمعزل عن الفرنسيين، عمد الجنرال غورو إلى حل مجلس الإدارة، وتشكيل لجنة إدارية تتولى الصلاحيات عينها التي كان يتولاها

مجلس الإدارة، ومما هو جدير بالذكر ان المادة ٢١ من القرار رقم ٣٣٦، نصت على توزيع المقاعد على أساس طائفي، وعلى الرغم من القرارات العديدة التي اتخذها الجنرال غورو

(٢٠) Adel Ismail: Documents Diplomatiques T11 P. 102-111

بشأن عدد أعضاء اللجنة الإدارية، فإنها كلها اعتمدت توزيع المقاعد على أساس طائفي، وكان أبرزها القرار رقم ٣٧٠ تاريخ ٢ تشرين الأول سنة١٩٢٠ الذي أعطى الموارنة سبعة أعضاء من أصل ١٨ عضواً في حين توزّع العدد الباقي على السنة أربعة مقاعد، والأرثوذكس ثلاثة مقاعد والشيعة مقعدان، ومقعد واحد لكل من الدروز والكاثوليك، أي ما مجموعه أحد عشر مقعداً للمسيحيين مقابل سبعة مقاعد للمسلمين، في حين كان المسيحيون يشكلون ٥٢٪ من مجموع سكان لبنان الكبير، يقابلهم ٤٨٪ من المسلمين حسب الإحصاء الذي أجراه الفرنسيون سنة ١٩٢١.

ومع صدور الدستور اللبناني سنة ١٩٢٦، كرّس الفرنسيون الطائفية في المادة ٩٥ بنص دستوري، بعد أن كرّسها الانتداب بنصوصها القانونية، عبر قوانين الانتخاب التي أصدرها وقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بالطوائف والمذاهب، فضلاً عن قاعدة ٦ و ٦ مكرر التي لا يمكن فهمها فهماً حقيقياً إلا إذا أحطنا بالظروف والأحداث الطائفية والتحركات التي كانت تجري أيام الانتداب، وخصوصاً على ضوء مواقف المسلمين والمسيحيين من مسألة الكيان اللبناني، والموقف من فرنسا. وإذا كانت الرسالتان تتناولان مسائل المساواة الشاملة في الحقوق المدنية والسياسية لجميع المواطنين اللبنانيين بدون تمييز، والتمثيل العادل بين مختلف عناصر البلاد في جميع وظائف الدولة، والتوزيع الصادق في إنفاق إعتمادات الموازنة بين جميع المناطق اللبنانية، وتوحيد نظام الضريبة، ووضع برنامج للإصلاحات الإدارية، إلا أن تفسيرهما جاء تفسيراً واسعاً بل تفسيراً خاطئاً ومغلوطاً، فالرسالة رقم ٦ جاءت لتقول بالمساواة الشاملة بين جميع المواطنين، وليس بين جميع الطوائف، ولتقول بالتمثيل العادل بين مختلف عناصر البلاد في جميع وظائف الدولة، وليس بين مختلف الطوائف، ولتقول أيضاً بالتوزيع الصادق في الإنفاق بين جميع المناطق اللبنانية وليس بين جميع الطوائف اللبنانية، فالنص لم يكن بحاجة إلى هذا التأويل وهذا التفسير الضمني، وبالتالي فإنه لا يجوز تحميل الألفاظ والعبارات معاني لم يقصدها المشرّع، فالمساواة هي مساواة بين مواطنين وليس مساواة بين طوائف ومذاهب، والتمثيل الوظيفي هو تمثيل الكيان الفردي الوطني الكفوء، وليس الكيان الطائفي المذهبي، وإذا كان التأويل جائزاً ومستحسناً في النصوص الدينية والشرعية، فإنه غير جائز ان لم نقل مستنكراً في النصوص القانونية والنصوص التنظيمية.

وعلى الرغم من التعهد الذي قطعه الرئيس رياض الصلح في البيان الوزاري الأول سنة ١٩٤٣ بتخفيف وطأة الطائفية بغية إلغائها تدريجياً، مقدمة لزوالها نهائياً، فقد توطدت في الحياة العامة وفي القوانين والنفوس توطيداً أصبح مرتبطاً بكيان الدولة، حتى انه وبعد ٣٣ سنة من صدور الدستور، وفي عهد الرئيس فؤاد شهاب تحديداً، جاء المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٢ حزيران سنة ١٩٥٩ ليؤكد على مراعاة المادة ٩٥ من الدستور في تعيين الموظفين على اختلاف فئاتهم دون أي استثناء، سواء في الإدارة أم القضاء أم القوى المسلحة، وهي حالة جعلت من القاعدة المنصوص عليها في المادة ٩٥ التي لم يعتمدها إلا بصورة مؤقتة، قاعدة ثابتة ونهائية في أساس أنظمة الدولة وقوانينها[٢١].

وكما ارتبطت الطائفية ببنية النظام السياسي

(٢١) رباط، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، ص ١٨٦ ـ ١٨٨.

للدولة، وأصبحت جزءاً محورياً في صلب المؤسسات والسلطات الأساسية، كذلك غدت أحد مظاهر الحياة الاجتماعية، فالأسرة وهي النواة الأساسية لكل مجتمع هي في لبنان طائفية في نشأتها الدينية، ووضعيتها الشرعية وأموالها الأرثية وعاداتها الاجتماعية في الزواج والطلاق والأرث والبنوة والنفقة، كذلك في الثقافة سواء المدرسية منها أم الجامعية، وفي الصحافة واللغة والتفكير والأسماء والأزياء ومختلف مظاهر الحياة والمعاش، حتى ان المواطن لا يستطيع في لبنان أن يولد ويتأهل ويموت إلا ضمن الطائفة التي خلقه الله فيها[٢٢]، وان لا ينال بالتالي هذه الحقوق إلا عن طريق الطائفة، وبالقدر المحدد له عرفاً في نظامنا السياسي وغير السياسي.

وتمادت الطائفية في تكريس نزعتها السلبية، فامتدت على معاقل فكرية وأيدولوجية فطاولت الأحزاب السياسية. والكتل الضاغطة والنقابات والرأي العام، وكلها مواقع تجد فيها مرتعها داخل الأطر الطائفية لا يسعها التفلت منها أو التخلص من نيرها وربقتها.

ان مختلف الأنظمة السياسية التي مرّ بها لبنان، تعتبر صورة منقحة ومتطورة، تبرز فيها المعالم الأولى للدولة العصرية، التي ارتسمت فيها الدولة اللبنانية وتكوينها سياسياً واجتماعياً وثقافياً، وقد ظلت الطائفية الداء المشترك، الذي يتنقل مع مرور الزمن من نظام إلى آخر، ومن مؤسسة إلى أخرى، وهي بأوجهها المتعددة الدموية المتفجرة حيناً، والمتعايشة والمؤتلفة حيناً آخر، المندفعة حيناً والمنكفئة حيناً آخر، إلا أنها في جميع حالاتها حفظت مكانتها منذ تكريسها قانوناً وعرفاً، في نظامي

القائمقاميتين والمتصرفية والدولة اللبنانية لاحقاً، وإذا كان وعي السكان وجهود الدول الأجنبية قد قصر عن فهم خطورة الطائفية، وأبعادها في النفوس والنصوص منذ سنة ١٨٤٠، فمن المستغرب الآن أن نعاود التمسك بها، وأن يصار إلى تأكيدها عملياً في أهم وثيقة وفاقية حديثة، تبنتها وأقرتها الحكومة اللبنانية سنة ١٩٨٩، ألا وهي وثيقة الوفاق الوطني أو اتفاق الطائف، مما يؤكد رغم دعوة البعض إلى إلغائها، عدم مقدرة الشعب اللبناني والمسؤولين عنه، وخصوصاً رجال الدين على التخلص من داء ما انفك يفتك باللبنانيين منذ أكثر من قرن ونصف القرن، وليس من شك في ان الإصلاح يتطلب وعياً وجرأة، وتجرداً لأن ما من دستور قد استطاع في أي زمن أو مكان أن يحيي شعباً بفعل النص دون النفس، ولكن في ساعة الخطر الذي يهدد كيانه وشعبه آن له ان يطوّر أوضاعه ليتحوّل من الطائفية إلى العلمانية، ومن المذهبية إلى المواطنية لأن فيهما تكمن ضمانة الشعب اللبناني وتماسكه ومستقبله الزاهر.

(٢٢) رباط، مصدر سابق، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.